



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

إفيرا نايولينا: المرأة التي تقود اقتصاد الحرب في روسيا

إيش نيلسون

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

للمرة الثانية في أقل من عقد من الزمان، تقود إيفيرا نايبولينا الاقتصاد الروسي عبر المياه الخطيرة.

في عام 2014، وفي مواجهة انهيار الروبل وارتفاع معدلات التضخم بعد عام واحد تقريباً من توليها رئاسة البنك المركزي لروسيا، أجبرت نايبولينا المؤسسة على الدخول في العصر الحديث من صنع السياسة الاقتصادية من خلال رفع أسعار الفائدة بنحوٍ حاد. أدت هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر السياسية إلى تباطؤ الاقتصاد والسيطرة على ارتفاع الأسعار الكبير وذلك أدى إلى حصولها على سمعة دولية كصانع قرار صعب.

في عالم محافظي البنوك المركزية، من بين التكنوقراط المكلفين بإبقاء الأسعار تحت السيطرة واستقرار الأنظمة المالية، أصبحت نايبولينا نجماً صاعداً لاستخدامها السياسات الأرثوذكسية لإدارة اقتصاد جامح غالباً ما يكون مرتبطاً بسعر النفط. في عام 2015، حصلت على لقب محافظ البنك المركزي للعام من قبل مجلة *Euromoney*. وبعد ثلاث سنوات، كرّست كريستين لاغارد، رئيس صندوق النقد الدولي حينها، أنّ نايبولينا بإمكانها أن تجعل «خدمات البنوك المركزية مميزة».

والآن يقع على عاتق نايبولينا مسؤولية قيادة الاقتصاد الروسي خلال ركود عميق والحفاظ على نظامها المالي، المنعزل عن معظم العالم، على حاله. ويأتي هذا التحدي بعد سنوات أمضتها في تعزيز الدفاعات المالية لروسيا ضد نوع العقوبات القوية التي تم فرضها رداً على العدوان الجيوسياسي للرئيس فلاديمير بوتين.

قادت نايبولينا انتعاش العملة الروسية غير العادي، وكانت قد فقدت ربع قيمتها في غضون أيام من غزو أوكرانيا في 24 شباط. واتخذ البنك المركزي إجراءات صارمة لمنع مبالغ كبيرة من الأموال من مغادرة البلاد، ووقف حالة الذعر في الأسواق ووقف التهافت المحتمل على النظام المصرفي.

في أواخر شهر نيسان الماضي، صدّق البرلمان الروسي على تولي نايبولينا، ذات الـ 58 عاماً، منصب رئيس مجلس النواب لمدة خمس سنوات أخرى بعد أن رشّحها بوتين لولاية ثالثة. وقالت إلينا ريباكوفا، نائب كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي، وهي مجموعة صناعية في واشنطن: «إنها منارة مهمة لاستقرار النظام المالي الروسي»، وأضافت: «إعادة تعيينها له قيمة رمزية.»

في أزمتهما الأخيرة، حوّلت كارثةً محتملةً إلى فرصة. ففي عام 2014، تعرضت روسيا لصدمات اقتصادية مزدوجة: انهيار في أسعار النفط - بسبب قفزة في الإنتاج الأمريكي ورفض المملكة العربية السعودية خفض الإنتاج، مما أضعف عائدات النفط الروسية - والعقوبات الاقتصادية المفروضة بعد ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم.

انخفاض قيمة الروبل. تخلت نابوليونا عن السياسات التقليدية - مثل إنفاق كميات هائلة من احتياطات العملات الأجنبية لدعم سعر الصرف - وحوّلت تركيز البنك إلى إدارة التضخم. وقد رفعت أسعار الفائدة إلى 17 في المئة، وظلت مرتفعةً نسبياً لسنوات عدة. لقد كانت إعادة التكيف مؤلمة، وانكمش الاقتصاد لمدة عام ونصف. إلا أنه بحلول منتصف عام 2017، كانت قد تمكنت من إدارة شيء كان يبدو مستحيلاً قبل بضع سنوات فقط: إذ انخفض معدل التضخم إلى أقل من 4 في المئة، وهو أدنى مستوى في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي في البلاد.

وقال ريتشارد بورتس، أستاذ الاقتصاد في كلية لندن للأعمال الذي شارك في حلقات النقاش مع نابوليونا في المؤتمرات: «لقد كانت نموذجاً في النظام المصرفي الحديث».

وأضاف بورتس: «كانت تفعل ما يتعين عليها القيام به»، حتى حينما كان ذلك صعباً من الناحية السياسية. وأكمل قائلاً: «إذا أردت أن تشاهد نموذجاً للبديل، فأنت بحاجة إلى إلقاء نظرة على الوضع في تركيا فقط»، حيث سمحت سنوات من التدخل السياسي في البنك المركزي بفقدان السيطرة على التضخم، ووصل إلى 70 في المئة هذا الشهر.

تحت إشراف نابوليونا، واصل البنك المركزي جهود التحديث. وحسّنت اتصالاتها من خلال جدولة قرارات السياسة الرئيسية، وتقديم إرشادات حول السياسة، والاجتماع مع المحللين والمقابلات مع المراسلين. أصبح البنك المركزي الروسي يُعدُّ العقلَ الاقتصاديَّ الرئيس للبلاد، إذ يجتذب الاقتصاديين المرموقين من القطاع الخاص.

إلى جانب سجلّها في السياسة النقدية، حظيت نابوليونا بالثناء لسعيها إلى تنظيف شامل للصناعة المصرفية. ففي السنوات الخمس الأولى من عملها في البنك، ألغت حوالي 400 ترخيص مصرفي - وأغلقت بنحو أساسي ثلث البنوك الروسية - في محاولة لإيقاف المؤسسات الضعيفة التي كانت تُجري ما وصفته بـ «المعاملات المشبوهة».

تم وصف سعيها ذلك بالحملة الصليبية الشجاعة: إذ في عام 2006، تم اغتيال مسؤول في البنك المركزي كان قد بدأ حملة قوية لإغلاق البنوك المشتبه في قيامها بغسيل الأموال.

قال سيرجي غورييف، الاقتصادي الروسي الذي غادر البلاد في عام 2013 وهو الآن أستاذ في «Sciences Po» في باريس: «إنَّ محاربة الفساد في القطاع المصرفي هي وظيفة لأشخاص شجعان للغاية». إلا أنه وصف برنامجها بأنه معيب لأنه كان يقتصر إلى حد كبير على البنوك الخاصة. وقال إنَّ هذا خلق مشكلة تتمثل بالمخاطرة المعنوية التي جعلت البنوك المملوكة للدولة تشعر بالراحة في تحمل الكثير من المخاطر مع حماية الحكومة.

كانت نايولينا مسؤولاً رفيع المستوى في نظام بوتين منذ عقدين. كانت كبيرة مستشاريه الاقتصاديين لأكثر من عام بقليل قبل أن تتولى رئاسة البنك المركزي في حزيران 2013، بعد أن شغلت بالفعل منصب وزيرة التنمية الاقتصادية حينما كان بوتين رئيساً للوزراء.

قالت صوفيا دونيتس، الخبيرة الاقتصادية في (Renaissance Capital) في موسكو والتي عملت في البنك المركزي من عام 2007 إلى عام 2019: «تحظى نايولينا بثقة كبيرة من الحكومة والرئيس الروسي».

تم بناء هذه الثقة حينما كانت نايولينا تدعم الاقتصاد الروسي ضد العقوبات الغربية، لا سيما العقوبات الأمريكية الطويلة. وفي عام 2014، قطعت الولايات المتحدة العديد من الشركات الروسية الكبرى عن أسواقها المالية. إلا أنَّ هذه الشركات كانت عليها ديون كبيرة بالعملة الأجنبية، مما أثار مخاوف بشأن كيفية سداد ديونها. شرعت نايولينا في الحدِّ من استخدام العملة الأمريكية من الاقتصاد الروسي، بحيث تكون الشركات والبنوك أقلَّ عرضة للخطر إذا فرضت واشنطن مزيداً من القيود على استخدام الدولة للدولار. كما حوّلت احتياطات البنك، التي نمت لتصل قيمتها إلى أكثر من 600 مليار دولار، نحو الذهب واليورو والرينميني الصيني. وخلال فترة ولايتها، انخفض الاعتماد على الدولار في الاحتياطات الروسية إلى حوالي 11 في المئة، بعد أن كان أكثر من 40 في المئة، وذلك على وفق ما صرّحت به نايولينا للبرلمان الشهر الماضي. وقالت للمشرعين إنه حتى بعد أن جمّدت العقوبات الاحتياطات الخارجية للبنك، فإنَّ البلاد لديها احتياطات «كافية» من الذهب والرينميني.

وشملت وسائل الحماية الأخرى ضد العقوبات بديلاً لنظام SWIFT، وهو نظام يقدم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة، الذي تم تطويره في السنوات الأخيرة. في آذار، أفادت بلومبيرج نيوز وصحيفة وول ستريت جورنال، نقلاً عن مصادرٍ مجهولةٍ، أنّ نابوليونا حاولت الاستقالة بعد غزو أوكرانيا، ورفض بوتين استقالتها، كما رفض البنك المركزي تلك التقارير.

وفي الشهر الماضي، فرضت الحكومة الكندية عقوباتٍ على نابوليونا لكونها «شريك وثيق للنظام الروسي».

بعد أنّ أمضت نابوليونا ما يقرب من عقد من الزمان في بناء سمعة طيبة للسيطرة على التضخم وجلب السياسة النقدية التقليدية إلى روسيا، أجبرتها العقوبات المالية الغربية التي فرضت بعد غزو أوكرانيا على التخلي عن سياساتها المفضلة بنحوٍ عاجل. وضاعفت معدل الفائدة إلى أكثر من الضعف، بنسبة 20 في المئة؛ واستخدمت ضوابط رأس المال لتقييد تدفق الأموال إلى خارج البلد تقييداً شديداً؛ وإغلاق تداول الأسهم في بورصة موسكو؛ وتخفيف اللوائح المفروضة على البنوك.

أوقفت هذه الإجراءات الذعرَ وساعدت الروبل الروسي على الانتعاش، وتم رفع ضوابط رأس المال جزئياً فقط. وتتجه روسيا الآن نحو ركود حاد بسبب الاقتصاد المغلق. ففي 29 نيسان، خفّض البنك سعر الفائدة إلى 14 في المئة، في إشارة إلى التحول من قمع إعصار مالي إلى محاولة تقليل التأثير المطول للعقوبات على الأسر والشركات في الوقت الذي يتسارع فيه التضخم، واضطرار الشركات إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد الخاصة بها من دون السلع المستوردة. ازداد التضخم بنحوٍ حاد، وتنبأ البنك المركزي بأنّ التضخم قد يصل إلى معدل سنوي يبلغ 23 في المئة هذا العام. ويرى البنك المركزي أنّ الاقتصاد الكلي قد ينكمش بنسبة تصل إلى 10 في المئة.

هوية البحث

اسم الباحث: إيش نيلسون: كاتب صحفي في جريدة نيويورك تايمز

عنوان البحث: إلفيرا نابيولينا: المرأة التي تقود اقتصاد الحرب في روسيا

تأريخ النشر: حزيران 2022

رابط البحث:

<https://www.nytimes.com/2022/05/09/business/elvira-nabiullina-russia-central-bank.html>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org